كلية الخدمة الاجتماعية
قسم خدمة الجماعة

بحث بعنوان

متطلبات تمكين المعاقين سمعياً من المشاركة السياسية

إعداد

أمل عبد الله أحمد

معيدة بقسم خدمة الجماعة

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط

إشراف

أ.د/ محمد بهاء الدين بدر الدين

أستاذ متفرغ بقسم خدمة الجماعة

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

أ.م. د/ نجوي فيصل سيد

أستاذ مساعد بقسم خدمة الجماعة

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسيوط

العام الجامعي

١٤٣٧هـ – ٢٠١٦ م

محتويات البحث

مقدمة.

أولاً: أهمية تمكين المعاقين سمعياً.

ثانياً: أهداف تمكين المعاقين سمعياً.

ثالثاً: أشكال وأبعاد تمكين (المعاقين سمعياً)

رابعاً: مبادي تحقيق ممارسة التمكين.

خامساً: أهمية المشاركة السياسية للمعاقين سمعياً .

سادساً: مستويات وأشكال المشاركة السياسية للمعاقين سمعياً.

سابعاً: خصائص المشاركة السياسية للمعاقين سمعياً.

ثامناً: الدوافع الأساسية المشاركة السياسية للمعاقين سمعياً.

تاسعاً: المتطلبات اللازمة لتمكين المعاقين سمعياً من المشاركة السياسية.

مقدمة:-

تعد قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع هي قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل وتحتاج إلي كامل جهوده حتى يتحقق الإقبال الجماهيري و الوعي بها وإزالة المعوقات والاتجاهات السائدة التي تعزز المفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي تري أن الإعاقة مصدرا من مصادر النقص التي تحط من قدر صاحبها .

حيث يرتبط التمكين بالتقوية ويركز علي إتاحة الفرص وبصفة خاصة للفئات الأقل قوة وتأثير في المجتمع كالفقراء والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة .

ويأتي التمكين من خلال تقوية هؤلاء ومشاركتهم وإتاحة الفرص والخيارات التي تساهم بشكل أو آخر علي تمكين هؤلاء من تقرير مصيرهم بأنفسهم ومشاركتهم الفاعلة في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر علي حياتهم .

فالمشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلي كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المعاقين سمعياً وينمي من قدراتهم ووعيهم ومعرفتهم ومة ثم تحقيق ذاتهم علي مختلف الأصعدة المادية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديهم كافة القدرات والإمكانيات التي تجعلهم قادرين علي السيطرة علي ظروفهم ، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع.

أولاً: أهمية تمكين المعاقين سمعياً

ظهر مفهوم التمكين في الثمانيات وازدهر في التسعينات من القرن الماضي وظهر في أدبيات الخدمة الاجتماعية عام ١٩٩٠ ويرتبط التمكين بالقوة والسلطة والصلاحيات ورأس المال الفكري، كما يرتبط بالمسئولية والسلطة والمشاركة في المعلومات والمعرفة وإمكانية الحصول عليها وفي سلطة اتخاذ لقرارات، والمسئولية الكاملة عن جودة ما يؤديه وما يقره ، ويعني التمكين توسيع إدراك الناس وحريتهم لكي يتخذوا قراراتهم بأنفسهم بما يعكس الحرية في اختيار وتنفيذ المهام المخططة والمتوقعة ومن ثم يرتبط بالابتكار والمبادرة وبذلك يمثل التمكين قناعة وخياراً استراتيجياً مستمراً (١).

كما يعد مصطلح التمكين من أحد المفاهيم المستحدثة في المجالات والمعارف الحقوقية وقد وقع اختيار الامم المتحدة علي هذا المفهوم لتشكيل مفهوما محوريا في العملية التنموية في نهاية القرن العشرين والذي استهدف تفعيل دور الفئات المهمشة والنساء في عملية التنمية والعقل الاجتماعي يعد تهميشهم لسنوات طويلة(٢)، ويحتاج المعاقين سمعياً بصورة خاصة لتقويتهم وتمكينهم من أجل تحقيق التنمية كعنصر بشري فاعل في حدوثها وكحق من حقوقهم الإنسانية فأيهما يؤدي للآخر وسبب في تفعيله إنها قضية إيديولوجية نظرية.

والتمكين له أهمية بالغة لأنه يساهم في مساعدة الفئات المحرومة ويمكنهم من الحصول علي الخدمات التي يحتاجونها وذلك من خلال إحداث مشاركة ومساهمة بين منظمات المجتمع المدني لأن التمكين مدخل واستراتيجية يساهم في الدفاع عن حقوق الآخرين ويساهم في تحقيق العدالة لهم أيضاً .

والتمكين له أهمية بالغة لأنه يساهم في مساعدة الفئات المحرومة ويمكنهم من الحصول علي الخدمات التي يحتاجونها وذلك من خلال إحداث مشاركة ومساهمة بين منظمات المجتمع المدني لأن التمكين مدخل واستراتيجية يساهم في الدفاع عن حقوق الآخرين ويساهم في تحقيق العدالة لهم أيضاً .

ويشير Malcolm Payne إلي أن التمكين يهتم بمساعدة الأفراد للتعرف علي حقوقهم في إكسابهم مهارات تعينهم علي تحدي الظروف، ومساعدة المواطنين كي يتأقلموا مع مجتمعهم ومشكلاتهم المختلفة (٣).

وقد برزت أهمية التمكين في الخدمة الاجتماعية في الآتي(٤):

١- التمكين يساعد الفرد علي تحريره من الضغوط وصور الاضطهاد التي يتعرض لها يومياً.

٢- التمكين مدخلا يناهض العنصرية والتمييز بين أفراد المجتمع.

٣- التمكين يهدف إلي المساواة والعدالة الاجتماعية.

٤- التمكين يساهم في إحداث مشاركة بين منظمات المجتمع الواحد.
٥- التمكين يسعي إلي تحقيق قيم ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية لتطبيقها باتجاه مستحدث.
٦- يساعد علي توليد الأفكار الجديدة والمبتكرة للأفراد.

وتتضح أهمية التمكين في العمل مع المعاقين سمعياً من خلال:

١- يساهم استخدام التمكين للمعاقين سمعياً في مواجهة مشكلاتهم .
٢- يهتم التمكين حصول المعاقين سمعيا علي الموارد والخدمات الاجتماعية.
٣- المساهمة في النمو النفسي والاجتماعي للمعاقين سمعياً .
٤- مساعدة المعاقين سمعيا علي تحقيق مصيرهم بانفسهم .
٥- تحقيق التعاون بين المعاقين سمعياً والاخصائيين الاجتماعيين .
٦- يتيح استخدام التمكين رفع الروح المعنوية للمعاقين سمعياً .
٧- يساعد التمكين المعاقين سمعياً في الحصول علي حقوقهم الاجتماعية من خلال تدخل الأخصائي مستوي المجتمع الأكبر .
٨- يساعد التمكين في تحسين الأحوال الأسرية للمعاقين سمعياً .
٩- يساهم التمكين في تقديم الفرص للمعاقين سمعياً للمشاركة الفعالة في بيئاتهم وتدعيم قدرتهم علي الاستقلالية .

ثانياً: أهداف تمكين المعاقين سمعياً

تهدف استراتيجيات التمكين إلي رفع قدرات المستهدفين من العملية التنموية، ومساعدتهم في التعرف علي مشاكلهم والتغلب عليها، وتعتبر فكرة المساواة بين الجنسين الحجر الأساسي في عملية التنمية المستدامة ولتحقيق تلك المساواة نجد أن إستراتيجية التمكين كوسيلة للتغلب علي العوائق والعقبات الهيكلية التي تحول دون تلك المساواة(٥).

كما يهدف التمكين في مجمله إلي العدالة الاجتماعية وإعطاء المواطنين المساواة الأمنية والسياسية والاجتماعية بصورة أكبر، وذلك من خلال الدعم المتبادل والتشارك في القيام بخطوات صغيرة في اتجاهات الأهداف الكبري(٦).

ويحدد ستيفن شاردلو Steven Shard low أهداف التمكين في :

- سيطرة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية علي ظروفهم وتحقيق أهدافهم وبالتالي يتمكنوا من تحسين نوعية حياتهم إلي أقصي حد ممكن.
- تمكين الناس المحرومين من القوة للحصول علي سيطرة أكبر علي حياتهم.
- مساعدة الناس علي استعادة قوتهم التي ضعفت(٧).
- تضم عملية التمكين بزيادة ثقة الفرد بنفسه وزيادة الاستقلالية.

- مساعدة العملاء علي رؤية أنفسهم وإيجاد حلول ذاتيه لمشكلاتهم.
- التحكم في شئون الحياة الشخصية والقدرة علي التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- يساعد الأفراد علي اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.
- يهدف إلي زيادة وعي الأفراد لحل مشكلاتهم بأنفسهم(٨).

ويري Sarah أن التمكين قد يعتبر هدفا في حد ذاته بمعني أن الأفراد يمارسون الأنشطة من أجل التمكين، وقد يكون وسيلة لتحقيق هدفا آخر علي اعتبار أن المستفيدين يتم بعليهم من أجل القيام بفعل ما من أجل التغيير، تمكين الأفراد والجماعات للمشاركة في العمل الجماعي وذلك عن طريق إحداث التغييرات المطلوبة لإتمام عملية التمكين(٩).

ويهدف التمكين في العمل مع الفرد إلي أن يصبح لديه القدرة علي اكتشاف ذاته وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلي نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول علي المزيد بل التطور نحو الأفضل وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلي الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد(١٠).

ثالثاً: أشكال وأبعاد تمكين المعاقين سمعياً

ومن هنا يمكن ملاحظة أن مفهوم التمكين يمثل مفتاح أو مدخل جوهري المعاقين علي الاندماج في المجتمع وعلي التكيف مع حالاتهم المرضية المزمنة، وتلبية احتياجاتهم الأساسية والاجتماعية والتعرف علي البيئة المحيطة بهم .

وعند تعديل سلوك المعاقين فإن ذلك يتم من خلال تمكينهم من بنية معرفية وتعزيز الشبكات الاجتماعية المحيطة بهم بحيث يصبحون قادرين علي الاندماج المجتمع وبالتالي يستطيع المعاق أن يتعايش بصورة إيجابية مع الإعاقة المصاحبة له .

- أشكال تمكين المعاقين سمعياً

أن تمكين المعاقين يأخذ عدة أشكال كالتالي(١١):

أ- التمكين في العمل

تمكين المعاقين في مجال العمل يتمثل في تعزيز القدرات لديهم والمدافعة عن حقوقهم وتبني برامج لتنمية مهاراتهم بصورة دورية بما فيهم احتياجات سوق العمل، كذلك مساعدتهم علي العثور علي الأعمال والمهن المناسبة وتدريبهم وتأهيلهم مجتمعياً ومهنياً علي العمل وبخلاف تنمية المهارات والقدرات ينبغي الحرص علي إخضاعهم لبرامج التأهيل الإجتماعي والنفسي للتكيف والتوافق مع الإعاقات التي لحقت بهم.

ب- تمكين المعاقين من استخدام التقنيات الحديثة:

نظراً لأن التقنيات الحديثة من استخدام الحاسب الآلي وغيره ومهارة التعامل معه فيجب الحرص علي توفير برامج تنمية المهارات والقدرات للمعاقين بطريقة تحقق لهم قدرة علي التكيف مع هذه التقنيات والبقاء في سوق العمل.

ج- التمكين البيئي:

إن السلوك هو محصلة تفاعل مستمر بين الفرد والبيئة المحيطة به، ومن ثم تلعب المؤثرات والقيود البيئية والمجتمعية دوراً كبيراً في تثبيط واختزال أي برامج أو نماذج مهنية للتأهيل العلاجي والسلوكي للمعاق، وبالتالي ومالم نتعرف جيداً علي مثل هذه المتغيرات يصبح من الصعوبة بمكان القول بإمكانية نجاح مثل هذه النماذج مع المعاقين وأن التغيير الإجتماعي الحادث للمعاق رهن بالتعرف علي المعوقات الاجتماعية والبيئية الجارية سواء المعروفة أو المستترة.

د- التمكين من خلال التعديل والتكيف الفردي:

حيث أن تعديل سلوك هؤلاء المعاقون يتم من خلال تمكينهم من بنية معرفية قوية وتعزيز الشبكات الاجتماعية المحيطة بهم بحيث يصبحون قادرون علي الاندماج فيها ومعها، وبالنهاية يستطيع الفرد المعاق أو المريض أن يكون بصورة إيجابية مع العلة أو المرض المصاب به.

هـ- التمكين من خلال التعديل السلوكي والنظريات الاجتماعية:

وكما ذكرنا سابقاً فإن التوجه الحالي للتعامل مع مشكلات الإعاقة يركز البعد عن الرؤي النفس الاجتماعية واستبدالها بمزيج من النظريات الاجتماعية، لوحظ أن المنهج الأول مستمد من خبرات حياتية للمعاقين ومن الصعوبة التوصل لتعميمات علمية منهجية يمكن القياس عليها خاصة أيضاً وأن صياغة تعريف دقيق لمفهوم الإعاقة لا محل جدل شديد.

د- التمكين من خلال التكامل المجتمعي والتعزيز:

من واقع الدراسات المعنية بنوعية الحياة يمكن استخلاص المتغيرات الناجمة عن الإعاقة أو العجز لبناء نماذج تصلح للتعامل مع مثل هذه الحالات بدعم من منظمات دولية علي رأسها منظمة الصحة العالمية وجميع النماذج المرتبطة بالتدخل المهني مع المعاقين تقوم علي فكرة رئيسية وهي العمل علي دمج هؤلاء في النسيج أو المحيط المجتمعي من حولهم، وتعمل مثل هذه النماذج أيضاً علي تعميق قيمة المشاركة الإيجابية لهؤلاء المعاقون بمختلف الأنشطة والأدوار الموجودة بالمجتمع.

- أبعاد تمكين المعاقين سمعياً (١٢) :

أ- التمكين الثقافي:

وقد يمارس علي المستوي الثقافي من خلال إكساب الأشخاص المعاقين وغير المعاقين سلوكيات المشاركة والتفاعل وقبول التغيير الإيجابي والسعي نحو تنمية المجتمع وفهم طبيعة مشكلاتهم ومشكلات المجتمع .

ب- التمكين الاجتماعي:

حيث أن تمكين المعاقين يتم بمساعدتهم لمعرفة مشكلاتهم واحتياجاتهم وحقوقهم والمطالبة بها وضمان حقهم في التعليم والعمل وكافة الحقوق المكفولة لهم.

والتمكين الاجتماعي يزيد من الإحساس بالمسئولية الاجتماعية .

ج- التمكين الاقتصادي:

لتمكين المعاقين فقد يهدف التمكين تحقيق الأهداف المادية من خلال مساعدة المعاقين علي الالتحاق بعمل والاستمرار فيه .

د- التمكين القانوني:

يعتبر التمكين القانوني والتشريعي هام لتمكين المعاقين سمعيا حتي تناصر التنمية، فغالباً ما يتخذ القرارات في المجتمع والتي تعبر عن احتياجاتهم ومصالحهم، وتهميش المعاقين ومن لا صوت لهم،فإن مشاركة المعاقين في إتخاذ القرارات المؤثرة علي حياتهم من الأهداف التنموية المرغوبة في المجتمع، ويحتاج ذلك إلي دعم وتعزيز ثقافة الحقوق وثقافة المواطنة لدي الفئات السكانية الضعيفة كالمعاقين في إبداء آرائهم ومشاركتهم الفاعلة في إتخاذ القرارات وأطر تشريعية فاعلة.

هـ- التمكين السياسى:

التمكين السياسي : بأنه أسلوب يسعي لمساعدة الناس لأمتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر حياتهم والتقليل من تأثير المعوقات الشخصية والاقتصادية والسياسية التي تعوق ممارسة القوة للحصول علي حقوقهم السياسية داخل المجتمع (١٣).

ويقدم **Roy, Parama** إطاراً من تحليل عملية التمكين تتضمن ثلاثة أبعاد هي (١٤):

١- التمكين التوزيعي **Empowerment Distributive** وفيه يتم توفير الفرص للمنظمات وسكان المجتمع للتعبير عن آرائهم بشأن التنمية.

٢- التمكين الإجرائي **Empowerment Procedural** ويمثل البعد الثاني للتمكين ويركز علي البراعة ، ومع ذلك يختلف بشكل كبير عن التمكين التوزيعي في أن أحد إجراءات التغيير تحدث عندما تمنح العمليات الاجتماعية والسياسية سكان المجتمع المزيد من الشرعية لأصواتهم وآرائهم ولا تشملهم فقط.

٣- التمكين من خلال بناء القدرات **Empowerment through capacity – building**
يعد بناء القدرات البعد الثالث ، ويشمل التوسع في المهارات والمعارف الأساسية والوعي السياسي للمواطنين أو المجتمعات، ويوفر بناء القدرات التمكين القوي والمستدام الذي يعزز القدرة المتأصلة في المجتمعات المحلية للتعامل بشكل أفضل مع الشروط الظالمة المفروضة عليهم ومحاربتها.

عمليات التمكين السياسي تتمثل في : التعلم، الأنضمام، تقوية الروابط التمثيلية، تدعيم المواقف الإيجابية، تشجيع المشاركة السياسية وتعزيز القدرات الفكرية، التعامل مع الصعوبات والمشاكل، الأنخراط في السياسة.

رابعاً: مبادي تحقيق ممارسة التمكين

استمد التمكين العديد من مبادي الرئيسية أهمها :

١- **مبدأ المشاركة:** حيث يعتبر هذا المبدأ من المبادي التي تتناسب مع التمكين حيث يبني أساس عملية المشاركة من جهة المعاقين سمعياً والإحساس بمشكلاتهم النابعة منهم والمشاركة في حلها بناء علي قدراتهم واستثمار مواردهم المجتمعية .

٢- **مبد أ الاعتماد علي الذات:** حيث يسعي مدخل التمكين إلي العمل علي تنمية قدرات المعاقين سمعياً لكي يتمكنوا من مواجهة مشكلاتهم وبأقل الإمكانيات المتاحة في مجتمعهم المحلي .

٣- **مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو:** وذلك من خلال التعامل مع المعاقين سمعياً كما هم ثم محاولة مساعدتهم لتنمية قدراتهم وأيضاً التعامل معهم حسب مواردهم المتاحة فقط ثم محاولة تنميتهم وإيجاد مصادر أخري لتدعيمهم (١٥).

بالإضافة إلي:

٤- **مبدأ العدالة الاجتماعية:** حيث يسعي مدخل التمكين إلي تحقيق المساواة الاجتماعية والعدلة بين أفراد المجتمع والعمل علي الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء(المعاقين سمعيا) ويتم ذلك بأسلوب موضوعي وبعيد عن التحيز الشخصي .

٥- **مبدأ المسئولية الاجتماعية:** حيث يرتكز هذا المبدأ علي ارتباط الحقوق بالواجبات والتي يجب علي الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع المجتمع علي أن يعترف بحقوقه وأن ينبه المجتمع ويبصره بما له وما عليه وأن يكون مبنياً علي أساس الأخذ والعطاء بين من يعيشون في المجتمع ، وذلك بمساهمة أهالي المجتمع واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم(١٦).

خامساً: أهمية المشاركة السياسية للمعاقين سمعياً

أصبحت المشاركة السياسية من الموضوعات ذات الاهمية في علم الاجتماع السياسي، ومحل اهتمام الباحثين والمنظرين السياسيين الذين يهتمون بالفعالية السياسية للأفراد داخل مجتمعاتهم، أي أنه كلما زادت مشاركة المواطن بالحياة السياسية وازداد اندماجا بالنسق السياسي لمجتمعه.

فالمشاركة السياسية ليست تصرفاً فردياً عفوياً بل علاقة ثنائية تفاعلية للمواطن السياسي من ناحية والنسق السياسي من ناحية أخري، وإذا لم يحدث التفاعل والتأثير المتبادل بين الطرفين يصعب الحديث عن المشاركة السياسية(١٧).

ومما لا شك فيه أن المشاركة السياسية ليست فعلا ماديا فقط بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء وإرادة في التغيير وإحساس من المشارك بأنه جزء من الوطن وأن المشاركة حقا من حقوقه السياسية، وأنه عن طريقها يستطيع أن يغير في سياسة الدولة وتوجهاتها العامة(١٨).

وتعني أيضاً التعاون القائم علي الشعور بالولاء والانتماء من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته من خلال إسهام المواطنين بدرجة أو بأخري في خدمة مجتمعهم، فهي مشاركة علي مستوي الفرد والجماعة والمجتمع بجميع فئاته ومؤسساته في كل ما يتصل ويؤثر في الحياة الإجتماعية، بهدف إحداث تنمية المجتمع إجتماعياً واقتصادياً وفكرياً(١٩)، كما تشير أيضا المشاركة السياسية إلى الطرق المختلفة التي يشارك من خلالها الأفراد في إدارة الشئون الجماعية لمجتمع سياسي معين، ولا تقتصر المشاركة السياسية على الأشكال التقليدية فقط، مثل التصويت أو الترشح للانتخابات ولكن هناك أشكال أخرى حديثة للمشاركة السياسية، مثل الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات، الإضراب عن الطعام، وما إلى ذلك المقاطعة(٢٠).

نجد أن المشاركة تمثل إستراتيجية هامة للخدمة الاجتماعية فليس من المنطقي أن أي عمل مهني دون مشاركة المستفيدين(المعاقين سمعياً)، أو أفراد المجتمع ومؤسساته في تلك العمليات، فالهدف الأساسي للعمل المهني هو تنمية الأفراد والجماعات من خلال مرورهم بخبرات متنوعة تحت توجيه مهني(٢١).

سادساً: مستويات وأشكال المشاركة السياسية للمعاقين سمعياً

١- مستويات المشاركة السياسية

يشير مفهوم المشاركة السياسية مباشرة إلى ضرورة توفر شرط المواطنة، وقد تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ وتطورت معه أشكال المشاركة السياسية، ومع أن هذا المفهوم قد تطور في أوروبا، إلا أن الغرب استفاد في ذلك من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني وكذلك من فقه الشريعة الإسلامية الذي أكد على مبدأ المساواة .

وهذه المستويات يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية هي:

- المستوى الأول : وهو المستوى الأعلى ويشمل النشطاء في العمل السياسي ويجب أن تتوافر في هؤلاء النشطاء مجموعة شروط هي:

أ -عضوية منظمة سياسية.

ب -التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة.

ت -حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.

ث -المشاركة في الحملات الانتخابية.

ج -توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة.

ح -الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد(٢٢).

- المستوى الثاني : ويشمل المهتمين بالنشاط السياسي ، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.

- المستوي الثالث : الهامشيون في العمل السياسي :

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية و لا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور(٢٣).

٢- أشكال المشاركة السياسية

تؤثر المشاركة السياسية علي الممارسة العلمية للديموقراطية لذلك فتشجيع المشاركة هو عامل من أعمال تحسين الأداء الديموقراطي للمجتمع .

ويوضح بعض علماء علم الاجتماع السياسي شكلين أساسين وهما(٢٤):

١- المشاركة السياسية الإعتيادية المألوفة Conventional

وهي المشاركة السياسية ذات الصيغة القانونية كعملية التصويت والأحزاب المشاركة في الحملات الانتخابية، وقد يجد هذا النمط من المشاركة السياسية اهتماماً من جانب علماء الاجتماع السياسي المحافظين مع ذات الأشكال ولكن برؤية مختلفة.

٢- المشاركة السياسية غير الإعتيادية المألوفة Unconventional

وهي تؤثر علي الفرد والجماعة ومستويات التنظيم إما بتدعيم الأوضاع الراهنة، وإما بإذكاء التغيير وتشجيعه علي مستوي النظام السياسي أو تعيق هذا التغيير.

يمكن تحديد أشكال المشاركة السياسية " في نوعين هم كالآتي(٢٥):

(١) المشاركة غير المباشرة: وتشير للأساليب التي يختارها المواطنون ليأخذوا دورهم في الجهود المجتمعية السياسية.

(٢) المشاركة المباشرة: حيث تظهر في الاهتمام بالمشاركة السياسية مباشرة حيث يقوم المواطن بالتعامل مع السياسيين في مناقشات مباشرة ، والمشاركة السياسية محدودة الوقت والزمان

والمكان وهذه لا تتحقق إلا بتطبيق أسلوب الديمقراطية المباشرة في إدارة سير الحياة العامة فلكل مواطن بلغ سن ثمانية عشر يصبح تلقائياً عضواً في هذه المؤتمرات يمكنه الحضور والمناقشة والمشاركة في صنع القرار.

وكذلك من الأشكال الأخري للمشاركة السياسية وهي كالآتي(٢٦):

١ – مشاركة منظمة:

تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، في إطار برامج محددة، تقوم بها الأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجالس المنتخبة.

٢ – مشاركة مستقلة:

يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك

٣ – مشاركة ظرفية:

تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور، أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات.

وهناك وجهة نظر أخرى توضح أشكال المشاركة السياسية هم كالآتي(٢٧):

– **المشاركة عن طريق الاقتراع المباشر في الانتخابات** وينظر إليها كواحدة من أهم سبل المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعني أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه، ورغم كل مظاهر الديمقراطية والشفافية التي تبدو في مثل هذه المشاركة إلا أن نجاحها الحقيقي يبقى خاضعا لعوامل أخرى كثيرة، أهمها قدرة المجتمع على متابعة ومحاسبة هؤلاء الممثلين وعدم الاعتماد على الثقة العمياء التي قد تحول الممثل إلى كيان منفصل عن المجتمع المحلي الذي انتخبه.

– **المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي** حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحيانا وللحصول على تأييد شعبي لقانون أو إجراء معين إلى استفتاء الشعب قبل تطبيق قانون أو إجراء معين، أن بعض الأنظمة تلجأ لمثل هذا النوع من المشاركة الشعبية من أجل تحقيق أهداف معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

– **المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي** حيث يمنح للمواطنين في حالات محددة دستورياً، حق الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان وخلال فترة محددة، لكن هذا الشكل لا زال بعيد التحقيق في مجتمعاتنا العربية عموما نتيجة عوامل كثيرة مثل ضعف الوعي السياسي.

- **المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي** حيث يتمتع الأفراد وفق الدستور بحق تقديم مشاريع قوانين أو أفكار يرون أنها تصلح لأن تكون قانوناً، ثم يقومون بعرضها على الجهات المعنية(٢٨).

- **المشاركة عن طريق المطالبة بإعادة الانتخاب** حين يعبر المواطنون عن اعتراضهم على انتخاب بعض النواب أو مسئولين عموميين إذا ظهر الشك في نزاهتهم مثلا ويتم ذلك من خلال الإجراءات القضائية القانونية المباشرة.

- **المشاركة عن طريق اللجوء لوسائل الضغط** مثل ممارسة حق الإضراب أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية، أو العصيان المدني، وحتى اللجوء أحيانا للعنف ضد مؤسسات الدولة أو رموزها، وهذا النوع الأخير يلجأ إليه في حال إغلاق جميع قنوات المشاركة الشرعية الأخرى.

- **المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني** كالجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الثقافية والدينية وذلك من أجل بلورة رأي عام ضاغط على الحكومة.

- **المشاركة عن طريق الأحزاب** التي تعتبر من ركائز الأنظمة الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية التي تمنح النظام السياسي صبغته الديمقراطية، وتفعيل المشاركة الشعبية السياسية(٢٩).

سابعاً: خصائص المشاركة السياسية

كما تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة وذلك علي النحو التالي:

١- المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكاً فطرياً وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

٢- المشاركة سلوك إيجابي واقعي.

٣- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب وتهدف إلي اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية.

٤- لا تقتصر المشاركة علي مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة بل أن للمشاركة مجالات متعددة إقتصادية وسياسية واجتماعية(٣٠).

٥- تعلم المعاق التعاون والتفاعل التي تساعده في تحقيق أهدافه.

٦- المشاركة الديمقراطية في كل المستويات.

٧- - تمكن المعاق من الاندماج في الحياة الاجتماعية هدف من أهداف الرعاية ومقابلة الحاجات الإنسانية .

١- القدرة علي صياغة وتحقيق الأهداف.

٢-يسمح للأفراد بإدراك مصالحهم الخاصة.

٥- المشاركة ركيزة هامة من ركائز الديمقراطية(٣١).

٦- إنها خالية من أي إلزام للمواطنين بل هي نشاط تطوعي إرادي نابع من درجة الوعي السياسي والإيمان بأهمية وجدوي المشاركة.

٧- المشاركة السياسية تمكن المعاق من القيام بدوره في الحياة السياسية للمجتمع والمساهمة في برامج التطوير والتنمية.

٨- تختلف درجة المشاركة السياسية من مجتمع إلي مجتمع آخر وفقاً لاختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية علي المستويين القومي والمحلي(٣٢).

ومن خلال ما سبق يؤكد لنا أن المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع سواء كان معاق أو غير معاق وواجب والتزام في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه فمثلاً القضايا التي تخص الأشخاص المعاقين لا يستطيع أحد غيرهم التعبير عنها مثلهم لأنهم أكثر إحساساً بها وأكثر قدرة علي التعبير عنها، فمن حق كل فرد سواء معاق أوغير معاق الحق في المشاركة السياسية فلا ديمقراطية بدون مشاركة.

ثامناً: الدوافع الأساسية لمشاركة المعاقين سمعياً سياسياً

إن المشاركة السياسية كنشاط أو سلوك سياسي يكون لها هدف معين بالنسبة للفرد سواء (معاق أو غير معاق) وتكون نابعة من دوافع معينة تحفز هذا النشاط وتتراوح هذه الأهداف والغايات بين المنافع الشخصية للمشاركة ذاتها وبين مصالح الجماعة السياسية التي ينتمي إليها بالإضافة إلي الإلتزام الوطني للفرد تجاة المجتمع والنظام السياسي بصفة عامة.

ويمكن تقسيم دوافع المشاركة السياسية إلي دوافع داخلية ودوافع خارجية، وسوف يتم تناولها كالآتي:

١- الدوافع الداخلية للمشاركة السياسية(٣٣):

أ- رغبة الفرد في الإنتماء إلي جماعة معينة :

وذلك من خلال تواجد الفرد داخل المجتمع يتعرض لعقبات وقيود تسبب بعض الآلام، لكي يقلل الفرد هذه الآلام فإنه يقوم بالإنتماء لجماعة معينة بإعتبارها الوسيلة الوحيدة لكي ينسي الآلام، وذلك من خلال إنتمائه ومشاركته وإنخراطه في جماعته.

ب- رغبة الفرد في المشاركة من أجل التحرر من مشاعره المكبوته:

يكون الإنتماء لحزب معين أو المشاركة في أنشطة هذا الحزب، هي الوسيلة للتخلص من القيود العائلية المفروضة علي الفرد منذ الصغر.

٢- الدوافع الخارجية للمشاركة السياسية(٣٤):

أ- طبيعة النظام السياسي:

طبيعة النظام السياسي عندما يكون نظاماً ديمقراطياً يحفز علي المشاركة السياسية، أما الأوتوقراطي فيمنع المشاركة السياسية ويحاول تعبئة أفراد المجتمع لتحقيق أفراده .

ب- وسائل الإتصال:

يعتبر الإتصال الشخصي(للمعاقين أو غير معاقين) من خلال المناقشات السياسية غير الرسمية أداة فعالة لتشجيعهم علي المشاركة السياسية .

وتتكون الثقافة السياسية للمواطن العادي سواء كان (معاق أو غير معاق) عن طريق الإتصال الجماهيري أو الشخصي من خلال القراءة وحضور الندوات والمؤتمرات السياسية، ولاشك أن وسائل الإعلام تلعب دوراً في نشر الثقافة السياسية وفي دفع الأفراد نحو المشاركة السياسية الفعالة، أنها تعتبر قناة رئيسية للإتصال السياسي بين المحكومين وبين الهيئات والجماعات والأفراد في المجتمع .

ت- الإهتمام السياسي:

إن الإهتمام بالحياة السياسية لدي المعاقين ومنهم (المعاقين سمعياً) يعد صورة راقية من صور المشاركة السياسية، حيث تمنع عوامل الخوف والتعصب لتحل محلها عوامل الإرادة والرغبة في المعرفة والإهتمام بالحياة السياسية العامة، ويتوقف مدي إشتراك الفرد في العمل السياسي علي إهتمامه بالدرجة الأولي وهؤلاء الذين لديهم هذا الميل يحاولون في العادة تنمية معرفتهم السياسية والتي قد تدفعهم في النهاية إلي الإنضمام لأحد الأحزاب أو الجماعات السياسية.

تاسعاً: المتطلبات اللازمة لتمكين المعاقين سمعياً من المشاركة السياسية

أن التمكين هو نقيض الإضعاف يحول دون حصول المعاقين سمعياً في مداخل القوة الاجتماعية التي تساعدهم علي تحسين ظروفهم الاجتماعية ومن ثم فإن نقطة البدء لإستراتيجية تمكين المعاقين سمعياً هي مساعدتهم إعلي اتخاذ القرارات بأنفسهم التي تمكنهم من الحصول علي حقوقهم الاجتماعية والسياسية .

وفي استراتيجية التمكين يشير فيردمان إلي أهمية البعد الاجتماعي في بناء نموذج التمكين ويري النظر إلي المعاقين سمعياً من ثلاث زوايا(٣٥) :

- الفرد ككيان أخلاقي ويعني ضرورة مساواة الفرد بالآخرين .
- الفرد كمشارك في عملية صنع القرار.
- الفرد كعضو في الأسرة .

ويسعي مدخل التمكين إلي تحقيق المتطلبات التالية(٣٦):

١- البحث المستمر لتحديد أهداف واحتياجات المنظمة واهتمامات المعاقين منها .

٢- يجب أن توفر المؤسسات الظروف التي من خلالها يمكن تمكين المعاقين .

٣- تنمية آليات الخدمات المقدمة للمعاقين وإجراء العمليات المحاسبية لتحسين مستوي جودة الخدمات والتعبير عن الاحتياجات المتجددة .

٤- يتطلب التمكين فريق عمل يتمتع بمهارة عالية وبالتالي يجب أن تتاح له فرصة التدريب .

٥- الاتصال بين المنظمات وبعضها البعض لتقديم الخدمات .

٦- توفير المعلومات للمعاقين من الخدمات التي تقدمه المؤسسة .

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد علي تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة.

وأهم هذه المتطلبات :

١- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية (للمعاقين سمعياً) مثل الغذاء والمسكن الملائم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات لكي تتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه .

٢- ارتفاع مستوي وعي (المعاقين سمعياً) بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع .

٣- الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المعاقين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع تمثل واجباً تفرضه في هذا الوطن .

٤- الإيمان بجدوي المشاركة، فإحساس (المعاق سمعياً) بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة، يعمق من شعوره بجدوي مشاركته ومردودها المباشر علي تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع(٣٧).

٥- وضوح السياسات العامة المعلنة وذلك يأتي من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدي مواءمتها لاحتياجات (المعاقين سمعياً).

٦- إيمان القيادة السياسية، واقتناعها بأهمية مشاركة المعاقين سمعياً لاتاحة الفرصة لهم لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام المعاقين للتعبير عن آمالهم، وطموحاتهم، ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته.

٧- وجود التشريعات التي تضمن وتحمي مشاركة المعاقين سياسياً وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار.

٨- تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية ووسائل الاتصال وغيرها، وتشجيعها علي غرس قيم المشاركة لدي (المعاقين سمعياً) .

٩- ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية في معالجة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، وإفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن أنفسهم بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية(٣٨).

قائمة المراجع

(١) طلعت مصطفي السروجي (٢٠١٢): **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ٣٢٧ .

(٢) أحمد عبد الفتاح ناجي(٢٠١١): **التمكين في الدول النامية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ١٢٨.

(3) Malcolm Payne (1998): **Social Work Themes, Issues and Critical debates in Robert Adams**, Macmillan, N.Y, P. P 126: 127.

(٤) سوسن عثمان عبد اللطيف(٢٠٠٨): **أجهزة الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع**، دار المهندس للطباعة، القاهرة، ص ٩١.

(٥) طلعت مصطفي السروجي، منال عبد الستار فهمي(٢٠٠٥): **السياسة الاجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ص ٣٠٢.

(6) Malcolm Payne (1997): **Modern Social Work Theory**, Macmillan, second edition, U.S.A, P269.

(7)Steven Shardlow (1998): **Valus Ethics and Social Work**, Macmillan Press, London, p 31.

(8) Herbert J. Rubin and Irene S. Rubin (1992): **Community Organization and Development**, Allyn Bacon, London, P87.

(9) Sarah Banks (2000): **Ethics and Values in Social Work**, palgrav, London, p 15.

(١٠) عبد الخالق محمد عفيفي(٢٠١٢): **طريقة تنظيم المجتمع المنهجية والممارسة العملية "مع رؤية تطبيقية في إطار البحث العلمي"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ٢٢٢.

(١١) أحمد عبد الفتاح ناجي(٢٠١٤): **تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية "أسس ومبادئ – أساليب واتجاهات"**، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٩ – ٢٦٣.

(12) Darid Cox (2006): Manotlar Power, Intervention Social Work United of America, P80.

(١٣) أحمد إبراهيم حمزة(٢٠١٥): **السياسة الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢٥٨ .

(14) Oscar W. Gabriel, Silk I. Keil, (2012): **Political Participation in France and Germanys**, Ecpr Press, British, p 193.

(١٥) أحمد عبد الله(١٩٩٦): **حقوق الإنسان "حق المشاركة وواجب الحوار"**، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، القاهرة، ص ١١٦.

(16) Roy Parama (2010): Analyzing Empowerment: an ongoing Process of building state – civic Society relations – the case of walnut Way in Milwaukee in, Geoforum, Volume 41, Issue 2, p.p 337 – 338.

(١٧) سوسن عثمان عبد اللطيف وآخرون(٢٠٠٨): **أجهزة الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع**، مرجع سبق ذكره ، ص٩٩.

(١٨) سوسن عثمان عبد اللطيف(٢٠٠٥): **التمكين وأجهزته**، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١.

(١٩) هناء حافظ بدوي(٢٠٠٠): **التنمية الإجتماعية (رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ١٧٥ .

(20) Frykman, M (2005): **Political Participation, Mobilization and Representation of Immigrants and Their Offspring in Europe**, School of International Migration and Ethnic Relations Malmo University, Sweden, P 3.

(٢١) لعجال أعجال محمد لمين (٢٠٠٧): **إشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم**، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خضر – بسكرة، ص٢٤٤.

(٢٢) السيد عليوه ، مني محمود(٢٠٠٥): **المشاركة السياسية، "موسوعة الشباب السياسية"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، ص ٤ .

(٢٣) _____(٢٠٠٨): **المشاركة السياسية، "موسوعة الشباب السياسية"** (سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، القاهرة، ص ٢٠

(٢٤) عادل عبد الغفار(٢٠٠٩): **الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة رؤية تحليلية إستشراقية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص ص ٥٩ – ٦٠ .

(25)Segall , sh (2005): **Political Participation as an Engine of Social Solidarity" A Sceptical View** " , Political Studies Association , VOL53, P363.

(٢٦) طارق عزت رخا(٢٠٠٦): **قانون حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٢٤.

(٢٧)عبد الرحيم تمام أبو كريشة(٢٠٠٣): **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ٢٥ .

(٢٨) ناصر الشيخ علي(٢٠١٠): **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، بحث منشور في المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين، ص ٣٤ .

(٢٩) عبد العزيز إبراهيم عيسي ، محمد عبدالله عمارة(٢٠٠٤): **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ١١٨.

(٣٠) محمد محسن الظاهري(٢٠٠٤): **المجتمع والدولة**، مكتبة المدبولي، القاهرة، ص ٣٧٦.
السيد عليوة ، مني محمود(٢٠٠٠): **المشاركة السياسية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ٢٧.

(٣١) طارق عزت رخا(٢٠٠٦): **قانون حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٣٢) عاطف خليفة محمد(٢٠١١): **برنامج مقترح للتدخل المهني للخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة لتنمية المشاركة السياسية لدي الشباب الجامعي**، بحث منشور، المؤتمر الدولي الرابع والعشرون، المجلد الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ١٦٤.

(٣٣)محمد عبد الفتاح محمد عبد الله(٢٠٠٧): **ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص ٦١ – ٦٢.

(٣٤) سامي مصطفي كامل(٢٠١٤): **حتمية التخطيط الاجتماعي (رؤية واقعية لتحقيق أهداف التنمية)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ص ١٦ – ١٧.

(٣٥)أماني مسعود (٢٠٠٦): **نظريات التمكين وعلاقتها بالتنمية في الوطن العربي" تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي"**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة، ص ١٢ .

(٣٦) رشاد أحمد عبد اللطيف، علي عباس دندراوي(٢٠٠٠): **مهارات واستراتيجيات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص ١٢٨ .

(٣٧) نبيل شبيب(٢٠٠٤): **المشاركة الاجتماعية**، دار الشرق للنشر والتوزيع، بيروت، ص ٧١.

(٣٨)أحمد مصطفي خاطر(١٩٩٩): **تنمية مجتمعات المحلية(نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ١٤٤ .